

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

د. إلياس شاهد د. حمزة بالي د. عبد النعيم دفرور
جامعة الوادي

الملخص:

تتميز المخاطر الصناعية بأن لها تأثيرات ثنائية على عكس المخاطر الطبيعية التي تعتبر أسوأ مرحلة لها هي مرحلة البداية، فالمخاطر الصناعية تأثيراتها الأسوأ تحدث بعد فترة من الأزمة وفي بعض الأحيان قد يحدث النوعان معا وهنا تكون الأزمة أكثر شدة وعنفا، وهذا ما يؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة للعاملين والمجتمعات المحيطة ومخاطر لمكان العمل. تعتبر مواجهة الأخطار الصناعية من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، فإذا كان البقاء والاستمرار والربحية تمثل أهدافا رئيسية لأي مؤسسة اقتصادية، فتسيير ومعالجة الأخطار والتكيف مع البيئة تمثل الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. يعتبر التأمين في هذا المجال من أفضل الوسائل لإدارة الأخطار، بحيث يتأتى من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين والتي بدورها تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

الكلمات الدالة : إدارة الخطر، التأمين، الأخطار الصناعية.

Abstract:

Industrial risks are characterized as having bilateral effects in contrast to natural risks. Which are considered the worst of it, is the beginning period, the industrial effects are worst occur after a period of crisis, in some cases both of them may occur together. Here the crisis is going to be more severe and more violent ,that, what leads to the occurrence of major damage for workers and surrounding communities and the risk to the workplace.

The industrial risks are the biggest challenges facing the organizations, if survive and profitability are key targets for any economic institution, the management, address the risks and adapt to the environment, is necessary to achieve these goals conditions.

Insurance in this area of the best tools to manage the risks, so that comes through this system transfers the burden of risk from the production unit to the insurance company, which its role, cover the losses of all insured elements of it, to meet the insurance paid by the decision-maker to meet safety premium.

Key words: risk management, insurance, industrial risks.

تمهيد:

تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، لكن أيا كانت أهمية إدارة الأخطار، فإن هذا الفن لا يمكن بذاته أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار الصناعية، فهذا النوع من الأخطار هو في الحقيقة من الضخامة حتى أن أساليب الوقاية والتأمين الذاتي، على ضرورتها لا تكون كافية فيه.

ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها، يسمح التأمين بتحويل الخسائر المحتملة إلى تكاليف ثابتة تدرج ضمن نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

يلعب التأمين دورا مهما في حماية الممتلكات والثروات من الأخطار التي تتعرض لها، كما يعمل على استمرارية المنشآت الاقتصادية وممارسة عملها والحفاظة على رؤوس أموالها.

تبعاً لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في تغطية الأخطار الصناعية والوقاية منها ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية فقد قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالاتي:

أولاً: الأخطار الصناعية في الجزائر

ثالثاً: مفهوم وأهمية تأمين الأخطار الصناعية

ثالثاً: تحليل التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية

أولاً: الأخطار الصناعية في الجزائر

تتعرض المجتمعات الإنسانية كافة إلى العديد من المخاطر، نتيجة "التفاعلات المعقدة بين المجتمع والبيئة." وقوع الكوارث يبرز بوضوح مدى تعقيد هذه التفاعلات وحجم العواقب التي قد تنجم.

1. الخطر الصناعي: تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي لاقتصاد الدول، والعامل المهم في نشأة المدن ونموها، ومع مرور الزمن زادت متطلباتها وظهرت بعض النتائج السلبية لها على السكان والبيئة، إلى حد تحولت فيه من محفز و صانع للتطور والثروة إلى مصدر قلق كبير، وتهديد فعلي لبقاء واستمرار المدن كإطار حياتي، هذا التهديد أصبح يعرف بمصطلح الأخطار الصناعية. وعليه يمكن أن نعرف الخطر الصناعي بأنه حدث طارئ ينتج في مكان أو موقع صناعي وينجر عنه عواقب وخيمة (جسيمة) على العمال والسكان المجاورين (التجمعات السكنية المحاذية لمنطقة النشاط) والممتلكات وجمال المحيط (البيئة المحيطة)¹.

الخطر: خاصية ملازمة لمادة أو عامل أو مصدر طاقة أو وضعية يمكن أن تترتب عنها أضرار للأشخاص والممتلكات والبيئة².

يعتبر ويصنف الخطر الصناعي من بين المخاطر الأربعة عشر التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة، ومن بين المخاطر العشرة المصنفة والمعنية بها الجزائر، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على خطورة هذا النوع من المخاطر، حيث تنص المادة العاشرة من القانون رقم 04-20 أنه تشكل أخطار كبرى تتكفل بها ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى، في مفهوم أحكام المادة الخامسة من نفس القانون، الأخطار الآتية³:

- الأخطار الصناعية و الطاقوية
- الأخطار الإشعاعية والنووية
- الأخطار المناخية
- الأخطار المتصلة بصحة الإنسان
- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي
- الزلازل والأخطار الجيولوجية
- الفيضانات
- حرائق الغابات.

في حين يوصف بالخطر الكبير وفق المادة الثانية من الفصل الأول من نفس القانون، "على أنه كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية و/أو بفعل نشاطات بشرية"⁴.

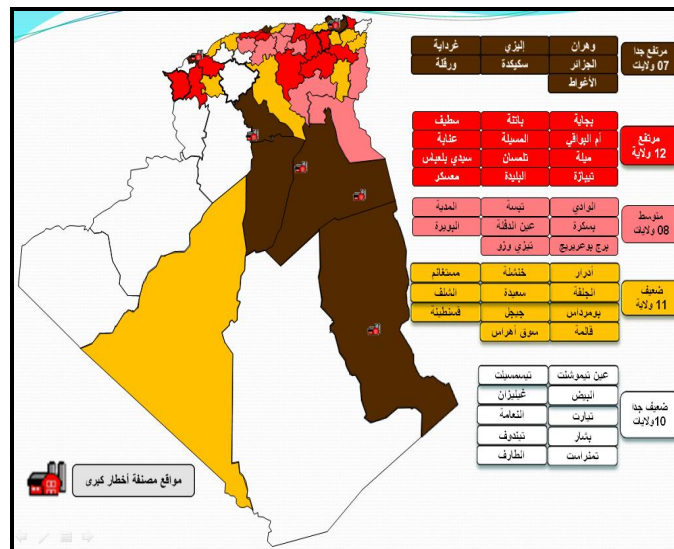
تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

2. أنواع الأخطار الصناعية: تنجم أو تنشأ الأخطار الصناعية أساساً عن الأنشطة البشرية وبصفة عامة تظهر في الأشكال الآتية⁵:

- خطر الحريق في الوسط الصناعي أو الحضري وذلك بسبب إشعال المواد وهذا من خلال: إما ملامسة مادة بمادة أخرى أو ملامسة شعلة ... الخ،
- خطر الانفجار وهذا بسبب إما مزيج منتوج بآخر أو تحرر غازي عنيف أو بسبب منتجات متفجرة،
- الخطر السمي وهذا من خلال انبعاث الغازات السامة والخطيرة في الجو، الماء أو الأرض ويتم التسمم عن طريق التنفس (الاستنشاق)، الشرب أو اللمس،
- خطر تسرب المياه المستعملة، كذلك صب المواد الضارة بصفة عارضة أو عمدية في الوسط المائي،
- الأخطار الإشعاعية،
- الكوارث البحرية والجوية،

هذا ويبقى تقدير مستويات الخطر صعبا بسبب غياب المعلومات المتعلقة بالتقدير النوعي والكمي للأخطار، وفي هذا الصدد يمكن إدراج الشكل التالي الذي يبين درجات الخطر الصناعي عبر ولايات الوطن.

الشكل رقم 1: خريطة الأخطار الصناعية في الجزائر



المصدر: العقيد بن شعبان السبتى، قائد الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال، الأخطار الكبرى بالجزائر، الجزائر، ماي 2013، ص

.10

3. مفهوم إدارة الأخطار: إن الكتاب الذين تعرضوا لموضوع "إدارة الأخطار" هم أصلاً كتاب التأمين، وما تعرضوا لموضوع إدارة الأخطار إلا كمدخل للتأمين، ويمكن إلقاء الضوء على بعض تعاريف إدارة الأخطار من وجهة نظر هؤلاء الكتاب.

- إدارة الخطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية، والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة مادية ممكنة.

ويرى أحد الكتاب العالميين في علم الخطر والتأمين "هايتز"، أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي: اكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه.⁶

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الكاتب قد اهتم بالجزء العلمي في إدارة الأخطار، الأمر الذي يتولد عنه التوصل إلى نتائج علمية يمكن تميمها في دراسة الخطر واستنباط الوسائل الكفيلة لمواجهةته والسيطرة عليه والتخفيف من حدة آثاره إلى أدنى تكلفة مادية اقتصادية ممكنة.

ويرى بعض الباحثين في علم الأخطار أن⁷:

إدارة الأخطار هي مجموعة من الوظائف التي تعالج الأخطار القابلة للتأمين عليها، ونستخدم أفضل الطرق لمعالجتها.

4. أهمية إدارة الأخطار الصناعية: فكرة إدارة الأخطار ليست في الحقيقة بالفكرة الجديدة ومع ذلك فإنها قد اكتسبت في المجال الصناعي أهمية جديدة. فتزايد حجم الأخطار التي تتهدد المشروعات الصناعية، الناتج من التزايد المستمر في القيم المالية التي تمثلها هذه المشروعات، والتزايد الهائل للمسؤوليات التي يستثيرها النشاط الصناعي، لم يواكبه تطور تأميني مماثل أو يصعب إيجاد تغطية تأمينية كلية للأخطار، بحيث يلاقي الصناعيون صعوبات في إيجاد تغطية لهذه الأخطار. وحتى إن وجدوها، فإن التأمين قد أصبح في ضوء هذه الظروف، حلا مكلفا بسبب ضخامة حجم المشروعات الصناعية، وتزداد كلفته أكثر فأكثر مع التطور الزمني، بما جعل من إعادة التفكير في إدارة هذا النوع من الأخطار أمرا ضروريا من أجل توفير تغطيات تكملية أو تغطيات بديلة.

وتبدو هنا أهمية إدارة الخطر من خلال توضيح ما تقدمه، والمتمثل في⁸:

- الفصل بين الأخطار التي يمكن تحمل خسائرها دون توقف المشروع أو إفلاسه، والأخطار التي يؤدي تحققها إلى فناء المشروع أو عدم قدرته على الاستمرار والاستعداد لمواجهة مثل هذه الأخطار، وبالتالي فإن إدارة الخطر تساعد على استمرارية المشروع؛

- تستطيع إدارة الخطر أن تساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح المشروع؛ وذلك من خلال تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الدخل.

- تستطيع إدارة الخطر أن تساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح المشروع من خلال مجالات هي⁹:

- إذا استطاع المشروع أن يدير أخطاره البحتة فإن هذا يعطيه فرصة أكبر للتعامل مع أخطار المضاربة كالاستثمار والتوسع في فتح فروع جديدة للمشروع، وكمثال على ذلك نجد أنه بعد تغطية أخطار إصابات العمل زادت إنتاجية العمال من ناحية، وزادت مجالات الاستثمار بواسطة أصحاب العمل من ناحية أخرى؛
- من خلال إعطاء صورة واضحة للقائمين باتخاذ القرارات في المشروع عن الأخطار البحتة التي يتعرض لها المشروع، فإنهم يتمكنون من اتخاذ القرار السليم؛
- تستطيع إدارة الخطر من خلال عودة المشروع إلى ممارسة نشاطه بأسرع وقت ممكن عقب وقوع أي حادث، أن تعمل على الحفاظ على العملاء والموردين بدلا من تحويلهم إلى مشروع منافس؛
- يفضل كل من الدائنين والعملاء والموردون (والذين يساهمون في تحقيق أرباح الشركة) التعامل مع المشروع الذي تتوفر له الحماية من الأخطار البحتة، كما يفضل العمال أن يعملوا في المشروع الذي له هذه الموصفات؛
- تساعد إدارة الخطر الآخرين كالعمال والذين يتأثرون بخسائر المشروع، من خلال قيام المشروع بتحمل مسؤولياته الاجتماعية.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

لكن، أيا كانت أهمية إدارة الأخطار، فإن هذا الفن لا يمكن بذاته أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار الصناعية، فهذا النوع من الأخطار هو في الحقيقة من الضخامة حتى أن أساليب الوقاية والتأمين الذاتي، على ضرورتها لا تكون كافية فيه. ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها.

ثانياً: مفهوم وأهمية تأمين الأخطار الصناعية

يعتبر تأمين الأخطار الصناعية وسيلة ناجحة بالنسبة للوحدات الصناعية في إدارة الخطر وهذا من خلال تحويل عب الخطر إلى التأمين، لذا سوف نعرض على مفهوم وأهمية هذا التأمين وكذا الأخطار التي يضمونها.

1. مفهوم تأمين الأخطار الصناعية

من خلال تطلعنا وبجثنا في الأخطار الصناعية، لمسنا أن المشرع لم ينص صراحة أو لم يعطي تفصيلاً عن الأخطار الصناعية وهذا من خلال القوانين التي شرعها، بمعنى أن المشرع الجزائري لم يعطي تفريقاً بين الأخطار الصناعية والأخطار البسيطة، غير أن هناك تصنيف على أساسه يعتبر الخطر بسيط أو صناعي، هذا التصنيف كما يلي:

* يمكن أن يصنف الخطر الصناعي على أساس مبالغ التأمين. فإن كانت معتبرة وتنفوق مؤشر الأخطار البسيطة، ففي هذه الحالة يصنف الخطر على أساس أنه خطر صناعي.

* كما يمكن أن يصنف الخطر على أنه صناعي وهذا بالنظر إلى تركيبة الخطر فعادة ما يكون خطر الحريق بالنسبة للمساكن والمحلات التجارية البسيطة تابع للأخطار البسيطة أما باقي الأخطار كالورشات والمصانع والمنشآت الكبرى ... الخ، فإنه يصنف على أساس أنها خطر صناعي.

2. أهمية تأمين الأخطار الصناعية**1.2. بالنسبة للوحدات الإنتاجية (الصناعية)**

- يعمل على تدعيم المقدرة الاقتصادية للوحدة الإنتاجية التي يتسنى لها التوسع في مجالاتها الصناعية (مثلاً عن طريق الاقتراض بضمان العناصر والممتلكات المؤمن عليها).

- يضمن هذا التأمين الممتلكات (الأشياء) داخل الوحدة الإنتاجية، الأمر الذي يتولد عنه ارتفاع في مستوى الروح والمعنوية وتنعكس هذه الحالة إيجاباً على زيادة الإنتاج.

- إن المشروع الذي يضع التأمين ضمن إدارة أخطاره، يعتبر من المشروعات المتطورة، ويتمتع مديرو وحداته بكفاءات علمية وإدارية متخصصة في مجال علم إدارة الأخطار والتأمين.

- إن المشروع المؤمن عليه من الأخطار يزيد من ثقة واحترام المتعاملين معه في السوق.

إن كل المزايا التي استعرضناها تشكل غطاء الأمان للوحدة الإنتاجية الذي يكفل دعمه، تطورها وتوسع قاعدة نشاطها الاقتصادي في سوق الإنتاج والاقتصاد.

2.2. بالنسبة لاقتصاد الدولة: إن عافية الاقتصاد القومي من عافية وحداته الاقتصادية، حيث أن توفر الأمان لأي وحدة اقتصادية قائمة يتولد عنه الأمان للاقتصاد الوطني.

- إن التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية وتحمل آثار الأخطار المحققة، يمنح تلك المشروعات الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة وإيجاباً على سلامة اقتصاد الدولة.

- إن تعامل المشروعات الاقتصادية القومية في إدارة الأخطار ضمن إستراتيجية التأمين يتولد عنه تزويد هذه المجموعات بأفضل وسائل الحماية والأمان من الأخطار.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

- إن المشروعات القومية التي تؤمن على عناصرها الإنتاجية ضد الأخطار الاحتمالية تعمل على تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية، مما ينعكس إيجاباً على تدعيم مكناتها الاقتصادية.

- إن تأمين الموارد الاقتصادية من أخطار الضياع وفناء الثروة يعتبر قاعدة الأمان الاقتصادي والاجتماعي.

3. تطور رقم الأعمال المحقق في سوق التأمين الجزائري

حقق قطاع التأمين الجزائري قبل صدور الأمر 07/ 95 زيادة في رقم أعمال القطاع قدرت بـ 9.7 مليار دج سنة 1994 مقابل 8.1 مليار دج في 1993، وقد كانت نسبة كبيرة من رقم الأعمال مصدرها التأمينات الإلزامية.

أما في سنة 1995 فقد قدر رقم أعمال القطاع بـ 13.6 مليار دج، أي ارتفع بـ 36 % مقارنة بسنة 1994 وتعود هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل أثرت على حجم الإنتاج كأثر تخفيض قيمة الدينار في أبريل 1994 بأكثر من 40 %، زيادة في حجم إنتاج قطاع المحروقات والناجم عن اكتشاف حقول بترولية جديدة وإمضاء عدة عقود مع شركات أجنبية.

رقم أعمال القطاع المحقق بعد صدور الأمر 07/95 عرف ارتفاعاً منذ سنة 1995، وذلك بمعدلات متزايدة وصلت أقصاها سنة 2002 بمقدار 33 % مقارنة بسنة 2001، ويعود سبب هذا النمو بصفة خاصة إلى ارتفاع الاستثمار الوطني الذي قدر بـ 14 %، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين الناجم عن الأحداث التي ميزت سنة 2001 من فيضانات.

خلال سنة 2003 عرف القطاع تنظيم جديد حيث تم إدخال الإلزامية في مجال تغطية آثار الكوارث الطبيعية بموجب الأمر رقم 03/ 12 المؤرخ في 26 أوت 2003 (نتيجة لضخامة الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث) كما تم بمقتضى المادة 117 لقانون المالية لسنة 2003 استبدال الصندوق الخاص بالتعويضات (FSI) بصندوق ضمان السيارات (FGA) بغرض منح الصندوق إمكانيات أكثر للتكفل الأحسن بضحايا حوادث المرور في حالة عدم وجود تغطية تأمينية، حيث يتمتع هذا الصندوق الجديد الموضوع تحت سلطة وزارة المالية بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية إلا أن رقم أعمال القطاع لم يعرف تطوراً كبيراً، أما سنة 2004 فقد عرف القطاع دخول حيز التطبيق لإلزامية تأمين آثار الكوارث الطبيعية (CAT.NAT) وحدث كارثة صناعية كبيرة والمتمثلة في حريق مركب تجميع الغاز بسكيكدة وهو مركب تابع لشركة سوناطراك بسكيكدة¹⁰.

وقد شهدت هذه السنة ارتفاع رقم أعمال القطاع بـ 17.7 % مقارنة بسنة 2003، كما وقد عرف رقم الأعمال زيادة خلال سنة 2005 قدرت بـ 12.9 % أما سنة 2006 فقد قدرت هذه الزيادة بـ 12.3 % حيث عرفت هذه السنة إصدار القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي أدخل مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير قطاع التأمين بشكل أكبر بغية توفير الظروف الملائمة لتفعيل أدائه مما يحقق ترقية نشاط القطاع. أما سنة 2007 فقد سجل رقم أعمال القطاع زيادة قدرت بحوالي 16.9 % مقارنة بسنة 2006 في حين بلغ سنة 2008 مقدار 67.8 مليار دج مقابل 53.7 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة بلغت 26.1 %، وبقي الرقم في تصاعد سنوي ولكن بوتيرة أقل حيث حقق خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011 المبالغ التالية 77.4 و 81.7 و 86.6 مليار دج على التوالي، وفي سنة 2012 حقق زيادة كبيرة قدرت بـ 13 مليار دج مقارنة بسنة 2011 ليقترب رقم أعمال القطاع 100 مليار دج.

الجدول رقم 1: يمثل تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإنتاج	19.501	21.501	28.985	31.311	35.758	41.620	46.474
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

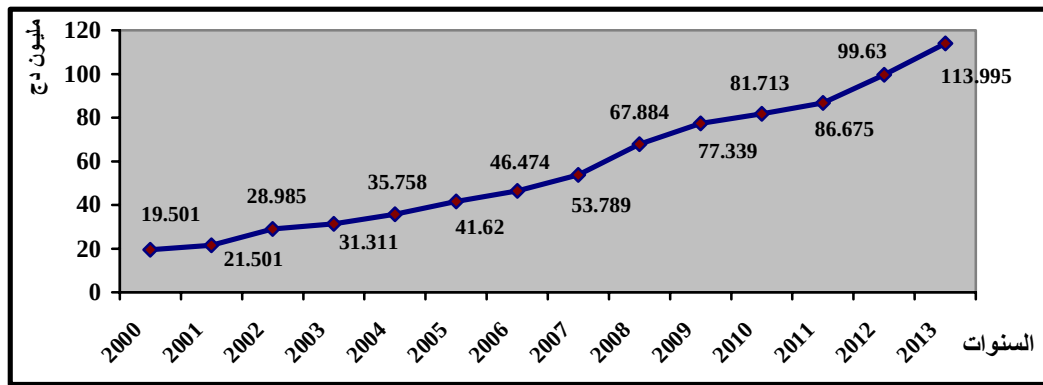
حجم الإنتاج	53.789	67.884	77.339	81.713	86.675	99.630	113.995
-------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	---------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2013/2000.

كذلك شهدت سنة 2013 زيادة في حجم الإنتاج قدرت بـ 14.3 مليار دج، وهذا مقارنة بسنة 2012 وكان لشركات التأمين العمومية مساهمة كبيرة في هذه الزيادة حوالي 63% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 25% للشركات الخاصة و 10% للتعاضديات و 3% للشركات المختلطة، خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذ أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 إلى 23 شركة تأمين في عام 2012، ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار، ومع ذلك، لم يكن يشعر بهذا التغير بشكل كبير من حيث النشاط، إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت (AXA، CARAMA، TALA، SAPS، AXA Dommages، vie، MACIR vie، MUTUALISTE) بزيادة قدرت بحوالي 5.5 مليار دج.

وفي الأخير يمكن إدراج الشكل التالي والذي يوضح تطور إنتاج التأمين في الجزائر منذ سنة 2000.

الشكل رقم 2: تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

ثالثا: تحليل التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية

1. الأخطار التي يضمنها هذا التأمين

1.1. تأمين الحريق والأخطار الملحقة Assurance Incendie et Risques Annexes: يحتل تأمين الحريق مكانا بارزا بين كافة فروع التأمين، فهو يعتبر أقدمها وأكثرها انتشارا، يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب في النيران، ما لم يكن هناك اتفاق مخالف في عقد التأمين. لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأحجة إذا لم يكن هناك بداية حريق قابلة للتحويل إلى حريق حقيقي¹¹. يتحمل المؤمن الأخطار المادية الناجمة مباشرة من الحريق أو الانفجار أو الصاعقة أو الكهرباء¹².

وتأمين الحريق يعرف على أنه عقد متعدد المخاطر (contrat multirisques) لأنه يسمح أيضا بتأمين أضرار أخرى ليس لها أي علاقة بالحريق مثل:

- الناجمة عن اصطدام أو سقوط أجهزة الملاحة الجوية أو أجزاء لأجهزة أو أشياء تسقط منها.
- الناجمة عن اهتزاز تتسبب فيه طائرة باحتيازا جدار الصوت.
- ذات الطابع الكهربائي التي تتعرض لها الماكينات الكهربائية والحوالات والأجهزة الكهربائية أو الالكترونية كيفما كان نوعها.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

2.1. تأمين كسر الآلات Assurances Bris de Machines: لقد كانت الآلة ومازالت، وخاصة في يومنا هذا وسيلة للإنتاج وعاملا للتنمية وهي تشكل عنصرا ثمينا للمؤسسات.

هذا التطور يقابله ازدياد في خطر التعرض للتلف، خاصة مع هشاشة وتعقيد الآلات وهو ما يكلف الإنسان خسائر في رأس المال¹³.

المؤمن بناء على عقد التأمين هذا، يضمن كل الأضرار المادية أو كسر الآلات أثناء عملية تركيبها أو تشغيلها، بمعنى أن التأمين على كسر الآلات يشمل كل التجهيزات المستخدمة في الصناعات الثقيلة مثل المحولات، الأفران... الخ والتجهيزات المنتجة للطاقة مثل المحولات والمولدات والتوربينات... الخ وكل معدات الرفع والنقل¹⁴.

3.1. تأمين خسارة الاستغلال Assurances Perte d'exploitation: يهدف هذا النوع من التأمين إلى إرجاع المؤسسة إلى الحالة المالية التي يمكن أن تكون عليه لولا وقوع حادث مضمون في عقد التأمين ضد الأضرار المادية (الشرط الرئيسي الأول)، أما (الشرط الرئيسي الثاني) أن لا تمنح شركة التأمين هذا العقد (خسارة الاستغلال) إلا إذا قام الشخص بالتأمين ضد الأضرار المادية.

هذا التأمين يضمن للمؤمن دفع تعويضات الضرر والمتمثلة في¹⁵:

- ضياع الهامش الأصلي.
- المصاريف الإضافية للاستغلال والنتيجة لمدة تعويض الضرر أو انقطاع أو تقلص نشاط المؤسسة بسبب كارثة ما مضمونة.

4.1. تأمين أضرار المياه Assurance Degats des Eaux: في كثير من الأحيان ينظر إلى هذا النوع من التأمين على أنه تأمين يخص منازل ومساكن الأفراد، إلا أن المؤسسات والمنشآت الصناعية بدورها معرضة لمثل هذا الخطر خاصة إذا تعلق الأمر بالخسارة التي تلحق بالمخزونات والبضائع. يغطي هذا التأمين الأضرار التالية:

- الأضرار اللاحقة بممتلكات المؤسسة، بضائع، معدات، عملة صعبة، السندات، الأسهم، التذاكر البنكية، الحوالات التحويلية وشهادات الإيداع والطوابع البريدية أو الضريبية... الخ¹⁶.
- الأضرار غير المباشرة، وتشمل التكاليف التي تدفع نتيجة أتعاب الخبير وكذا تكاليف البحث عن أسباب تسرب المياه.
- تأمين المسؤولية تجاه الغير نتيجة تسرب مياه مصدرها المؤسسة، شريطة أن يكون تسرب المياه مفاجئ¹⁷.

5.1. تأمين كسر الزجاج Assurance Bris de glaces: أصبحت الهندسة المعمارية الحديثة تعتمد كثيرا في بنائها على مادة الزجاج التي تعطي مظهرها خارجيا جميلا، هذا ما جعل معظم المؤسسات تشيد بناياتها من الزجاج الذي يعتبر في نفس الوقت مكلفا وسهل الانكسار، وعليه أصبح من الضروري إيجاد وثيقة تغطي الخسائر المادية الناتجة عن انكسار الزجاج المفاجئ خلال فترة سريان العقد، يضمن المؤمن في إطار هذا التأمين كل الخسائر الناتجة عن كسر للزجاج، المرايا، الرخام... الخ.

كما يشمل هذا الضمان أو يمتد إلى:

- مصاريف النقل وتركيب الأشياء والتنظيف عند حدوث تكسر للزجاج.
- التعويض لمصاريف إعادة وضع المكان أو نقل اللوازم عند حدوث تكسير.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

لإشارة فإن انكسار الزجاج الناتج عن الحريق أو غير الحريق (كسقوط أورمي الحجارة وغيرها) يغطي ضمن وثيقة تأمين الحريق.

6.1. تأمين آلات الورشات أو البناء Assurance Tous risques Engins de chantier: يضمن المؤمن في إطار هذا التأمين جميع الأضرار التي تحدث للآلات والتي سببها الحوادث التالية¹⁸:

- الحوادث الفجائية أثناء عمليات النشاط أو خلال عمليات الشحن والتفريغ، التركيب والتفكيك داخل نطاق المؤسسة.
- أخطاء في التركيب.
- الحوادث الناتجة عن الاستعمال غير المناسب (الملائم) أو نقص في العناية (الإهمال).
- الحريق، الصاعقة والانفجار.
- السرقة أو كذلك محاولة السرقة.

إضافة لذلك كل الحوادث غير المستثنات في العقد أو التي تم إدراجها، ويسري هذا الضمان في حالة استغلال أو راحة الآلات (لأنها عقد Tous risques sauf) أي كل شيء مؤمن أو مضمون إلا المستثنى.

7.1. التأمين على السرقة Assurance Vol: يغطي هذا النوع من التأمينات الخسائر والأضرار التي تلحق بممتلكات المؤسسة المؤمن عليها نتيجة وقوع حادثة السرقة، على أن يكون الشرط الواجب توافره حتى يتم التعويض هو تواجد الممتلكات في الأماكن المعلن عليها والمحددة في وثيقة التأمين¹⁹.

8.1. تأمين أخطار تكنولوجيا المعلومات Assurance des Tous risques électroniques: يضمن المؤمن في إطار هذا التأمين كل الخسائر أو الأضرار التي لحقت بأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية (أجهزة السكّانير، آلات التصوير...) وكذا المعطيات أو المعلومات التي تحويها هذه الأجهزة والتكاليف المستعملة لأجل كراء أجهزة لمواصلة النشاط أو الساعات الإضافية المبرجة لإعادة تشكيل قاعدة البيانات المفقودة، وتمثل هذه الأضرار في:

- الاستخدام اليدوي غير الملائم (اللاتق) أو الإهمال أو غفلة الموظف أو أي شخص آخر في المؤسسة
- حريق وتأثير الصواعق والانفجار، كذلك الأضرار عند الإطفاء والإنقاذ.
- أخطار في التركيب أو أثناء التفكيك.
- أضرار التوترات العالية والتحريض.

- الهجوم على نظم تشغيل المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

- فقدان السجل الإلكتروني كنتيجة مباشرة للسرقة أو السطو.

- النسخ، التسجيل أو الإرسال لأي معلومات تتعلق بأسرار مهنية.

إضافة لذلك يضمن المؤمن جمع المصاريف الناتجة من تعويض الدعامات المعلوماتية وإعادة تشكيلها وهذا في حدود ما تم الإنفاق عليه في العقد.

9.1. تأمين المسؤولية المدنية الناتجة عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة: تمثل المسؤولية المدنية أكبر خطر محتمل يمكن أن تواجهه المؤسسة، فالحد الأقصى من الخسارة التي يمكن حدوثها لممتلكات المؤسسة تتحدد بناء على قيمتها، في حين أنه في حالة التعرض للمسؤولية المدنية فلا توجد حدود ثابتة للخسارة، فصدور حكم قضائي بحق المؤسسة بشأن إصابة جسمانية أو ضرر مادي نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة تعرض له الغير، قد يفوق قيمة الخسارة التي يمكن أن تحدث للممتلكات، مثال ذلك تأمين المسؤولية المدنية الناتجة على الأضرار التالية: ضوضاء، تلوث وروائح، اهتزازات وتوهجات، كسر الزجاج الناتج

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

عن انفجار في مؤسسة صناعية مجاورة للسكان (رجوع الغير) مثل ما حدث في حادثة مركب تميمع الغاز بسكيكدة GNL1K سنة 2004... الخ، بمعنى كل الأضرار الجسمانية، المادية وغير المادية التي تحدثها المؤسسات الصناعية. يضمن المؤمن التبعات المالية المترتبة على مسؤولية المؤمن له المدنية بسبب الأضرار اللاحقة بالغير، كذلك يتحمل المؤمن المصاريف القضائية الناجمة عن أية دعوى تعود مسؤولياتها إلى المؤمن له إثر وقوع حادث مضمون²⁰.

2. دراسة حجم التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية

من خلال هذا العنصر سوف نحاول إدراج التعويضات الخاصة بالأخطار الصناعية منذ سنة 2000 ونحاول تحليل ومقارنة قيم المبالغ المعوضة كل سنة

الجدول رقم 2: تعويضات الأخطار الصناعية خلال الفترة 2013/2000 الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التعويضات	12.560	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23.994
الأخطار الصناعية	2.882	3.520	2.255	3.535	2.506	36.021	3.475
الحصة %	23	25	15	21	15	69	14
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التعويضات	25.470	34.772	36.056	35.678	43.176	50.707	54.059
الأخطار الصناعية	3.885	9.775	5.803	4.353	7.464	9.880	9.243
الحصة %	15	28	16	12	17	19	17

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2013/2000

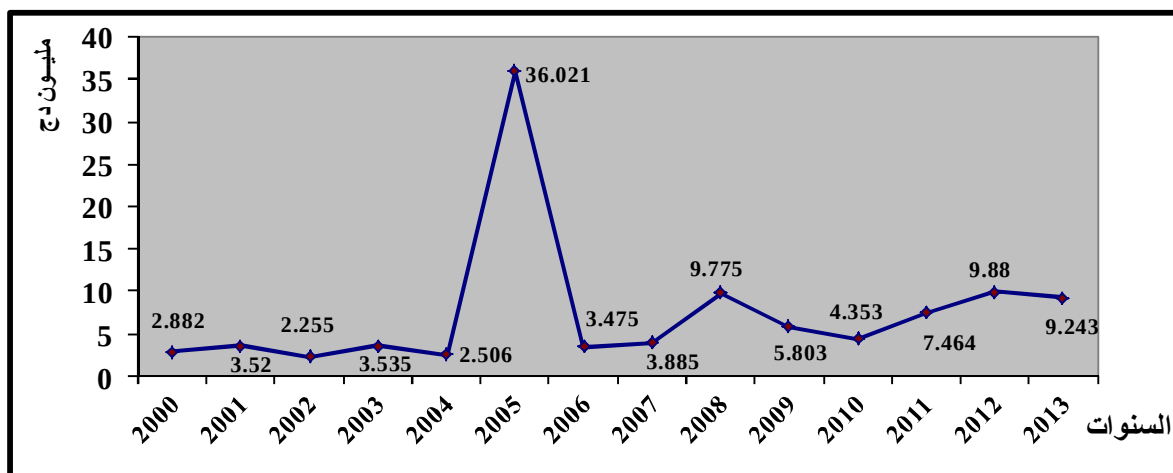
من خلال الجدول يتبين لنا أن المبالغ المسددة في إطار تغطية الأخطار الصناعية، ألها مبالغ جد معتبرة، إذ قدرت سنة 2005 بـ 52.361 مليون دج وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة للتأمين في تقليل الخسائر ومحاولة إرجاع الوضع على ما كان عليه قبل وقوع الخطر.

نلاحظ أن تعويضات الأخطار الصناعية تتميز ببعض التذبذب وهو ما يفسر أو يدل على مبدأ الاحتمالية في عقود التأمين، بحيث لا يمكن التحكم في مبالغ التعويضات فنجد أن في سنة 2000 قدرت مبالغ التعويضات بـ 2.882 مليون دج، بينما في سنة 2001 فقد هذا المبلغ بـ 3.520 مليون دج، أي هناك زيادة في مبالغ التعويض تقدر بـ 638 مليون دج، لكن ما يميز هذه التعويضات خلال السنوات الأربعة الأولى الفوارق الواضحة في سنتي 2001 و 2003 إذ قدرت مبالغ التعويض فيهما على التوالي بـ 3.520 و 3.535 مليون دج، وهذا ما يفسر بزيادة الحوادث في هاتين السنتين (فيضانات العاصمة سنة 2001 وزلزال ماي 2003)، هذه التعويضات تبين الأهمية الكبرى التي يلعبها التأمين في تغطية الأخطار، إذ يتبين أن المبالغ المسددة في إطار هذه الفرع من الأخطار (الأخطار الصناعية) ألها مبالغ كبيرة وجد معتبرة.

في سنة 2005 يظهر جليا دور التأمين في تغطية الأخطار، إذ تميزت هذه السنة بالتسوية الكلية لبعض الحوادث الكبرى مثل كارثة مركب تميمع الغاز GNL1K بسكيكدة، و قدرت مبالغ التعويض في هذه السنة بـ 36.021 مليون دج،

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

وهو مبلغ ضخمة وبذلك احتلت تعويضات الأخطار الصناعية خلال سنة 2005 المرتبة الأولى في قيم التعويضات على مستوى قطاع التأمين في الجزائر بحصة سوقية قدرت بـ 69 % من مجموع التعويضات خلال هذه السنة. الشكل رقم 3: مبالغ تعويضات الأخطار الصناعية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

إضافة لما سبق، نلاحظ كذلك أن التعويضات خلال سنتي 2006 و 2007 في حدود متقاربة، حيث ارتفعت بمعدل طفيف لم يتجاوز 8 %، أما فيما يخص سنة 2008 فقد ارتفعت قيمة التعويضات إلى 9.7 مليار دج مسجلة زيادة مقدرة بـ 5.8 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2007، يفسر هذا المستوى الكبير في الزيادة بارتفاع حجم التسويات الخاصة بهذا النوع من فروع التأمين، أما سنة 2009 فقد شهدت انخفاض كبير من حيث تسويات الحوادث وكذا مبالغ التعويضات، قدر هذا الانخفاض بـ 41 % وهذا مقارنة بسنة 2008 أي ما قيمته 3.9 مليار دج، ويرجع هذا الانخفاض إلى التسويات النهائية التي قامت بها شركة "الجزائرية للتأمينات" (2A) للحوادث التي وقعت في سنة 2008، كذلك شمل الانخفاض سنة 2010 بقيمة 1.4 مليار دج، أي بنسبة 25 % وهذا مقارنة بسنة 2009.

مع 7.4 مليار دج تعويضات للأخطار الصناعية سنة 2011، يسجل هذا الفرع من التأمينات أعلى معدل أو نسبة تطور في السوق، بزيادة قدرها 71 % أي ما يعادل 3.1 مليار دج، في سنة 2011 شركات التأمين بكافة الفروع دفعت 7.5 مليار دج أكثر مما كانت عليه في سنة 2010 لتسوية الحوادث والمطالبات بالتعويض لصالح المؤمن لهم. مبلغ التعويض الذي تم الوصول إليه في سنة 2011 قدر بـ 43.1 مليار دج بزيادة 21 % مقارنة مع سنة 2010 عندما كانت المدفوعات 35.6 مليار دج. جميع الشركات ساهمت أو شاركت في هذا التقدم حيث تختلف القيم من المسجلة من شركة إلى أخرى، بين 22 مليون و 2.3 مليار دج.

تأمينات الأخطار الصناعية التي لحقت أضرار بالمتلكات من حيث الخسائر، سجلت خلال سنة 2012، زيادة قدرها 32 % أي ما قيمته 2.4 مليار دج مقارنة بسنة 2011، ويبين التحليل المساهمة الكبيرة لشركة La CASH حيث حققت زيادة قدرها 117 % من التعويضات في سنة 2012، ارتفع مبلغ التعويض من 2.3 مليار دج خلال سنة 2011 إلى 5 مليار دج في سنة 2012. ومن المقرر هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى تسوية العديد من الكوارث الكبرى في سنة 2011 والتي تمت تسويتها في 2012.

التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين خلال سنة 2013، لصالح المؤمن لهم، شهدت زيادة قدرها 3.3 مليار دينار، من 50.7 مليار دج في 2012 حتى 54 مليار دج في سنة 2013، وهو ما يمثل تغيير إيجابي بـ 7 %.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

شركتين الانخفاضات في مستوى التعويض هما CAAR و CASH. وكان هذا الأخير بانخفاض 53%، حيث انتقلت المدفوعات من 5 مليارات في 2012 إلى 2.3 مليار دج في سنة 2013. وكان هذا الانخفاض يرجع إلى تسوية معظم الحوادث في عام 2012، وقعت خسائر كبيرة في عام 2011 فيما يتعلق بأخطار الورشات، المخاطر الصناعية خاصة الحريق والمخاطر البحرية، وقد أسفرت تسوية الملفات الخاصة بتعويض هذه الحالات في عام 2012 تسويات إضافية بقيمة 2.7 مليار دينار.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تحديد وتشخيص طبيعة الأخطار الصناعية والتي أصبح وقوعها في الجزائر حقيقة لا مفر منها، لم يعد مجرد احتمال فحسب، لذلك يجب التعامل مع هذا التهديد الذي من شأنه أن يتسبب في حدوث أزمات كبيرة على مستويات اقتصاد بلدنا مثل حادثة سكيكدة جانفي 2004 وحادثة تيقنتورين بعين أميناس ولاية إيليزي جانفي 2013، وهذا باعتبار أن الأزمات والكوارث تمثل الامتحان الأكبر للدولة وهذا من خلال حسن أو سوء تسييرها في حالة وقوعها. كما قمنا بدراسة تحليلية لمبالغ تعويضات تأمين الأخطار الصناعية، إذ تبين أن مبالغ التعويضات جد معتبرة حيث قدرت سنة 2005 بـ 36021 مليون دج، ويتبين من خلال هذا المبلغ الأهمية البالغة التي يلعبها التأمين في تغطية مثل هذه الأخطار.

سمحت لنا هذه الدراسة أيضا بالوقوف على حقيقة تأمين الأخطار الصناعية وهذا من خلال التطرق إلى أهمية التأمين في المجال الصناعي والذي يعتبر جد مهم سوى للدولة أو الوحدات الإنتاجية والدور الإيجابي الذي يؤديه من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا النوع من التأمينات (تأمين الأخطار الصناعية) إلا أنه يواجه عدة مشاكل في الجزائر ومن خلال بحثنا هذا قمنا بتشخيص المشاكل التالية:

- عدم وجود تعريف جزائري خاصة بتسعير الأخطار الصناعية الكبرى (مصانع المحروقات. الكهرباء. تحلية مياه البحر...) نظرا لعدم وجود عدد كبير من الإحصائيات المتعلقة بمثل هذه الأخطار. وتعتبر الإحصائيات جد مهمة في وضع التعريف التي تحدد الخطر، حيث لا يمكن وضع تسعيرة ما لم يكن هناك إحصائيات كافية (قانون الأعداد الكبيرة أو la loi des grands nombres)، لذا غالبا ما تلجأ شركات التأمين المحلية للسوق الدولية (شركات إعادة التأمين الكبرى مثل: Munich-Ré, Swiss-Ré, SCOR,...) والتي تتوفر على عدد كافي من الإحصائيات أو الأخطار لأنها تشتغل على المستوى الدولي مما يسمح لها بوضع التعريف المناسبة لمثل هذه الأخطار.

- عدم توافر الخبرة اللازمة لتقييم الأخطار: إن المرحلة الأولى للاكتتاب تكمن في تقييم الخطر وهذا يتطلب عددا من المختصين للقيام بهذه المهمة لغرض تقديم التقرير اللازم الذي يتضمن كافة المعلومات الأساسية والتوصيات اللازمة عن الخطر، التي بموجبها سيحدد سعر التأمين وأقصى خسارة محتملة (SMP/ sinistre maximum possible ou probable)، إن مثل هؤلاء المختصين لا يتوفر منهم إلا العدد الضئيل جدا في الجزائر.

- عدم وجود تأطير على مستوى الجامعات الجزائرية يرعى تخرج مثل هذه الإطارات أو الكوادر في التأمين، إلا بعض الحالات المؤخرة مثل المدارس الخاصة أو المراكز التي بدأت في التكوين، لكن للأسف المؤطرين غير مؤهلين (أكفاء). ربما هذه المدارس متمركزة في العاصمة وإذا أخذنا قطاع التأمين ككل فيجب وجود أعداد كبيرة لتطوير هذا القطاع.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

- الافتقار إلى المتخصصين في تسوية التعويضات، بحيث أن هناك عدد ضئيل جدا من الفنيين الذين لهم القدرة على تسوية التعويضات أو تصليح الأضرار التي تحصل للمشاريع الصناعية. لذلك فإن الأضرار المتوسطة أو الكبيرة الحجم يعتمد في تسويتها على الخبرة الأجنبية، مثل ما حدث مع مركب GNL1K بسكيكدة.
- المشكل الذي زاد في تعقيد هذه المشاكل وهو المنافسة غير الشريفة التي تسود قطاع التأمين في الجزائر، هذه المنافسة انجر عنها تأمين أخطار صناعية كبرى بنسبة أقساط لا تتناسب مع الخطر وفي كثير من الأحيان نسبة الأقساط رمزية وعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة 1989 عندما أقدمت السلطات العمومية على رفع التخصص لحقت بالخرينة العمومية خسارة تقدر بـ 13 مليار دج، بمعنى كلما كان التسعير غير جيد يترتب على ذلك خسارة.
- قائمة المراجع:

1-Voir:

- Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, Alger, 2005, P250.
- Jean-François GLEYZE, LE RISQUE, Institut Géographique National- Laboratoire COGIT, France, 2002, P23.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1427 الموافق 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ص 10.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، المادة 10 من القانون رقم 04_20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ص 16.
- 4- المادة 2 من القانون رقم 04_20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ص 15.

5-Voir:

- Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur et l'avenir de l'environnement, Op. Cit, P250.
- RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, PREFECTURE DES VOSGES, Direction Départementale des Territoires, Dossier Départemental des Risques Majeurs, France, EDITION 2011, P88.
- Cédric Morneau, LA GESTION DES RISQUES D'ACCIDENTS INDUSTRIELS MAJEURS: ÉTAT DE LA SITUATION SUR LE TERRITOIRE DE LA POINTE-DE-L'ÎLE, France, 2011, P05.
- 6- محمد كامل درويش، إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"، ط 1، دار الخلود، بيروت، 1996، ص 46.
- 7- نفسه، ص 47.
- 8- Frédéric Morlaye, Risk Management et Assurance, Edition ECONOMICA, Paris, France, 2006, P 86.
- 9- ممدوح حمزة احمد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، د.ت، ص.ص 197 - 200.
- 10- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, Activité des Assurances en Algérie Année 2004, Algérie, 2005, P06.
- 11- المادة 44 من القانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالتأمينات.
- 12- المادة 45 من نفس القانون.
- 13 -Ali Dgendi (PDG La CAAR), Les Assurances Bris de Machines et Perte d'exploitation, Alger, 1994, p02.
- 14- Générale Assurance Méditerranéenne, Police d'assurance, condition générales. Assurance multirisques industriels, Alger , 2003 , p15 .
- 15-Ibid, P17.

تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2013)

16-Ibid, P22 .

17-Yvonne Lambert Faivre , Risques et Assurances des Entreprises, 3^{eme} edition , Précis Dalloz, Paris, 1991, P283 .

18-La CAAR, Police d'assurance, Engins de chantier, Alger, 1996, P06 .

19-Générale Assurance Méditerranéenne, Assurance multirisques industriels, Op. Cit , P24 .

20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، المادة 56، 57 من الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 23 شعبان سنة 1415 الموافق لـ 25 يناير سنة 1995، المتعلق بالتأمينات، ص 11.